السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم
المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار التعظيم
او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغا مطلوب اي في مقام يكون
اصغا السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو
هي عصاي ولهذا بطال الكلام مع الاحبا ويجوز
ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون
بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك
من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم
محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع
قيام القرائن ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب
وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت
قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان

ذكره

ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر اخر كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم
تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفا شرط الحذف لا لاجلهما
عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم
النسبة وارادة التخصيص تفصيل لا تنافي قرينة
الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه
ان المراد كل احد ولا يعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
بهذه المثابة **واما تعريفه** اي جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه حقيقة و
التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج مختص
اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب
اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كامر افادة

Copyright © King Saud University